تطوير دور لجان المراجعة فى الكشف والإفصاح عن عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية

أ.د/ محمد أحمد إبراهيم خليل
أستاذ المحاسبة والمراجعة ووكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة سابقًا

د/ صبره أحمد عبد العال
مدرس بقسم المحاسبة بالكلية

منال محمد فرج السوداني
مأمور ضرائب عقارية بالدقهلية

تطوير دور لجان المراجعة في الكشف والإفصاح عن عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية

أ.د/ محمد أحمد إبراهيم خليل	د/ صبره أحمد عبد العال	منال محمد فرج السوداني
أستاذ المحاسبة والمراجعة ووكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة سابقًا	مدرس بقسم المحاسبة بالكلية	مأمور ضرائب عقارية بالدقهلية

ملخـــــــــــــــص

حظيت لجان المراجعة فى الوقت الحاضر باهتمام كبير من قبل الهيئات العلمية المتخصصة، والباحثين، وبخاصة بعد الانهيارات المالية لبعض الشركات الكبيرة، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذى يمكن أن تؤديه لجان المراجعة فى زيادة الثقة والشفافية فى المعلومات المالية، وذلك من خلال دورها فى إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة المراجعة الداخلية، ودعم وظيفة المراجعة الخارجية، ونظام الرقابة الداخلية، وإن قيام لجنة المراجعة بمهامها طبقا للتشريعات والتعليمات الصادرة عن الجهات ذات الصلة يساعد فى مكافحة عمليات غسل الأموال، وأنه يجب التعاون بين لجان المراجعة والمراجع الداخلى والمراجع الخارجى وذلك للكشف عن عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية:

لجان المراجعة، غسل الأموال، المراجع الداخلى والخارجى.

Developing the role of audit committees in detecting and disclosing money laundering operations in commercial banks

Prof. Dr.
Mohamed Ahmed Khalil
Professor of Accounting and Auditing and vice Dean of The college for community service and Development Affairs

Dr.
Sabra Ahmed Abdel-Alisa
teacher in the college's Accounting Department

Manal Mahammod Farag Al-Sudani
Zarrab's realestate agent in Dekahlia

Abstract

His specialty, and researchers, especially after the financial collapses of some large companies, and this interest is due to the role that audit committees can play in increasing trust and transparency in financial information its supervision of the internal audit function, support of the external audit function, and the internal control system, and that the audit committee performing its duties in accordance with the legislation and instructions issued by the relevant authorities helps in combating money laundering, and that there must be cooperation between the audit committees, the internal auditor and the external auditor order to detect money laundering operations money in commercial banks.

Keywords:

Audit committees, money laundering internal and external audits.

مقدمة ومشكلة البحث:

تعتبر ظاهرة غسل الأموال إحدى الظواهر التي انتشرت بشكل متزايد في المجتمعات المحلية والاقليمية والدولية بفعل العولمة واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، والتغير والتجديد المستمر في وسائل وأنماط غسل الأموال، وغياب الشفافية في الكثير من التعاملات التجارية، سرية الحسابات المصرفية، ضعف عمليات الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية وهيئات الأوراق المالية، عدم فعالية القوانين والتشريعات المطبقة، عدم مواكبة الاصدارات المهنية للمحاسبة والمراجعة للتطورات العالمية في مجال مكافحة غسل الأموال.

وعلى الرغم من أن أشكال وأنماط ووسائل غسل الأموال متغيرة ومتعددة، الا أن المؤسسات المصرفية هي الأكثر استهدافا لإنجاز أنشطة غسل الأموال، ويرجع ذلك الى دورها فى تقديم مختلف الخدمات المصرفية، مثل عمليات الصرف والتحويل النقدي بواسطة الشيكات، والشيكات السياحية والحوالات المالية، خاصة بالوسائل الالكترونية وبطاقات الائتمان، وعمليات المقاصة وإدارة المحافظ الاستثمارية وتداول العملات والأسهم وغيرها، وهذه الخدمات يتسع مداها ونطاقها في عصر المعلومات وتتحول الى أنماط أكثر سهولة من حيث الأداء وأقل رقابة من حيث آلية التنفيذ، خاصة في ميدان البنوك الالكترونية على شبكة الانترنت، ومثل هذه العمليات بشكليها التقليدي والالكتروني خير وسيلة لتستغل من أجل إخفاء المصدر غير المشروع للمال.

ونظرا لما تمثله تلك الظاهرة من خطورة كبيرة على الاقتصاد القومي، فقد حظيت باهتمام كبير من قبل المنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية والمالية، وفي مقدمتها مجموعة العمل المالي الدولية وهى منظمة عالمية متخصصة في مجال مكافحة غسل الأموال مهمتها وضع المعايير والتوصيات المتعلقة بإجراءات مكافحة غسل الأموال .. وتقييم مدى التزام الدول بتطبيق هذه المعايير والتوصيات .. ولجنة بازل للرقابة المصرفية والتي تسعى الى تعزيز سلامة الأنشطة المصرفية ومنع استخدام العمليات المصرفية في غسل الأموال .. والمنظمة الدولية والتي تهدف الى تجنب استخدام أنشطة الوساطة في الأوراق المالية لأغراض غير مشروعة.

وبالرغم من كل هذه الجهود وغيرها في المكافحة والتصدي لعمليات غسل الأموال فانه يقابل ذلك عمل مضاد ومنظم، حيث تشهد عمليات غسل الأموال دخول مجموعات من المهنيين الجدد ومن مستويات ثقافية لتخصصات مختلفة، محاسبين، قانونيين، إداريين، .... وغيرها من التخصصات يوظفهم مجرمو غسل الأموال لمساعدتهم فى تبييض الأموال، الأمر الذى يجعل من هذه العمليات صناعة متكاملة.

كما حظيت لجان المراجعة فى الوقت الحاضر باهتمام كبير من قبل الهيئات العلمية المتخصصة، والباحثين، وبخاصة بعد الانهيارات المالية لبعض الشركات الكبيرة، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذى يمكن أن تؤديه لجان المراجعة فى زيادة الثقة والشفافية فى المعلومات المالية، وذلك من خلال دورها فى إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة المراجعة الداخلية، ودعم وظيفة المراجعة الخارجية، ونظام الرقابة الداخلية، وإن قيام لجنة المراجعة بمهامها طبقا للتشريعات والتعليمات الصادرة عن الجهات ذات الصلة يساعد فى مكافحة عمليات غسل الأموال، وأنه يجب التعاون بين لجان المراجعة والمراجع الداخلى والمراجع الخارجى وذلك للكشف عن عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية.

ويمكن تلخيص مشكلة البحث فى التساؤلات الآتية:

- كيف تساهم لجان المراجعة فى الكشف والافصاح عن عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية؟
- ما أهمية التعاون بين لجان المراجعة والمراجعين الداخليين والخارجيين فى الكشف والافصاح عن عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية؟
- كيف يمكن تطوير دور لجان المراجعة فى الكشف والافصاح عن عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية؟

الدراسات السابقة:

١- دراسة Monaraj 2015:

بعنوان: "آثار تكوين لجنة تدقيق الشركة على جودة التقرير السنوى"

هدفت الدراسة الى الكشف عن أثر تكوين لجنة التدقيق على جودة التقرير السنوى، وفى سبيل تحقيق أهداف البحث قام الباحث بتحليل البيانات ١٢ شركة من جنوب افريقيا من ثلاث قطاعات (البنوك والتعدين وبيع التجزئة) كما تم استعراض بيانات ثلاث شركات هندية، ومن ثم أجرى الباحث مقارنة بين المنطقتين جنوب افريقيا والهند، ولقد قام الباحث بتحليل خصائص الفردية لأعضاء لجنة المراجعة بما فى ذلك استقلالية الأعضاء ومكافآتهم ومهامهم وعددهم.

وقد أظهرت النتائج التى توصلت اليها هذه الدراسة أن فعالية لجنة التدقيق لا تعتمد فقط على تكوين لجنة التدقيق بل أيضا على هيكل اجتماعات لجنة المراجعة والعوامل الأخرى، من حيث الاستقلالية. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائى والمنهج الوصفى التحليلى والمنهج الاستنباطى.

٢- دراسة Sellmi, and Fendri 2017:

بعنوان: "آثار خصائص لجنة المراجعة على الالتزامات بالمعايير الدولية فى إعداد التقارير المالية والافصاحات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة – دليل من جنوب إفريقيا"

هدفت الدراسة الى التعرف على تأثير خصائص لجنة التدقيق (الحجم والاستقلالية وعدد الاجتماعات والخبرات) على الالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية والافصاحات ذات العلاقة فى الشركات فى جنوب افريقيا.

واستندت الدراسة الى تحليل البيانات المالية الموحدة لمائة وعشرون شركة غير مالية مدرجة فى بورصة جوهانسبرج للفترة من ٢٠١٢ – ٢٠١٤ .

وقد أظهرت النتائج التى توصلت اليها هذه الدراسة وجود تأثير ايجابى لخصائص لجنة التدقيق على الالتزام بالمعايير الدولية فى إعداد التقارير المالية والافصاحات المتعلقة الأطراف ذات العلاقة.

٣- دراسة (محمد ٢٠١٨):

بعنوان: "دور الافصاح المحاسبى فى الحد من ظاهرة غسل الأموال" .

هدفت الدراسة الى بيان مدى أداء العاملين فى المصارف التجارية بمنطقة الجفرة فى ليبيا بظاهرة غسل الأموال، ودور الافصاح المحاسبى فى الحد من هذه الظاهرة .

وقد تناولت الدراسة عدة نتائج منها:

- نقص التدريب فى المصارف التجارية محل الدراسة على أساليب غسل الأموال .
- قلة المعرفة بالمعايير المحاسبية الدولية ومعايير ولجنة بازل بشأن غسل الأموال .

٤- دراسة Van der zahn, Meicong, 2019 :

بعنوان: "استكشاف العلاقة بين فاعلية لجنة التدقيق والابلاغ عن الاستدامة أثناء تغيير نظام الافصاح":

استهدفت الدراسة أثر وجود لجان المراجعة فى منظمات الأعمال على الافصاح عن الاستدامة ودراسة أثر خصائص لجان المراجعة المتمثلة فى الخبرة المالية والمحاسبية والاستقلالية وعدد الاجتماعات وحجم اللجنة على مصداقية تقارير الاستدامة . وكانت عينة الدراسة مكونة من ٤٣٦ منظمة من منظمات الأعمال فى الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨ من خلال نموذج انحدار البيانات.

توصلت الدراسة الى:

- هناك ارتباط قوى بين لجان المراجعة وتقرير الاستدامة حيث تقوم لجان المراجعة بتوفير البيانات والمعلومات التى تهم المساهمين وأصحاب المصلحة والمتمثلة فى النواحى الاجتماعية لضمان استدامة المنشآت. وهذه البيانات تتضمنها تقريرا الاستدامة.
- أن خصائص لجان المراجعة المتمثلة فى الاستقلالية والخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة وعدد الاجتماعات تساعد فى مصداقية تقارير الاستدامة .
- أن منظمات الأعمال المدرجة فى بورصة سنغافورة والتى يتواجد بها لجان مراجعة تكون أكثر شفافية فى اعداد تقارير الاستدامة عن مثيلاتها والتى لا بتواجد بها لجان مراجعة .

٥- دراسة (قمير ٢٠٢٠) :

بعنوان: "مساهمة المحاسبين الجنائيين فى تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية" .

هدفت هذه الدراسة الى توضيح كيفية مساهمة المحاسبين الجنائيين فى تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها:

- فحص المعاملات والسجلات من قبل المحاسبين الجنائيين فى تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال فى المصارف التجارية .
- فحص عملية إعداد التقارير من قبل المحاسبين الجنائيين .

٦- دراسة (عبد الهادى ٢٠٢١):

بعنوان: "مدى فاعلية الجهود الدولية فى مكافحة جريمة غسل الأموال كاحدى الجرائم المنظمة فى القانون الدولى".

هدفت هذه الدراسة الى بيان نشأة جريمة غسل الأموال ومفهومها، وخطورتها، وأساليبها، وذلك باتباع المنهج الوصفى التحليلى، وبالإضافة الى بيان الجهود المبذولة لمواجهتها سواء على المستوى الوطنى والاقليمى والدولى – ومدى كفايتها لردع غاسلى الأموال وذلك بتطبيق المنهج المقارن .

ومن أهم نتائج الدراسة أنه بالرغم من الجهود الدولية المبذولة فى مكافحة جريمة غسل الأموال إلا أنها ما زالت ترتكب بشكل ملحوظ فى كثير من المجتمعات العربية والغربية على حد سواء مما يستتبع معه تكثيف الجهود الدولية بشكل أكثر فاعلية للقضاء على تلك الجريمة .

هـــــــدف الـــــــدراســـــــــــــــة :

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى: "تطوير دور لجان المراجعة فى الكشف والافصـــاح عـــن عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية، وأهمية هذا الدور فى الحد من عمليات غسل الأموال هـــى البنوك التجارية".

أهميـــــــــــة البحـــــــــــــث:

ترجع أهمية البحث الى الانتشار المتزايد لعمليات غسل الأمـــوال علـــى المســـتويين المحلـــى والدولي خاصة مع التقدم التكنولوجي المستخدم في القطاع المصرفي والتجارة الالكترونية والحاجة الى تضافر الجهود الأمنية والسياسية والاجتماعية لمواجهة هذه الظـــاهرة وايجـــاد دور لمهنـــة المحاســـبة والمراجعة للمساعدة في الكشف والافصاح عن هذه العمليات وتحديد مسئولية لجان المراجعة عن ذلك، كما ترجع أهمية البحث لقلة الكتابات التي تناولت دور لجان المراجعة فى هذا الموضوع فى حـــد علـــم الباحثة .

منهـــــج البحـــــــــث:

يعتمد البحث على المنهج الاستنباطى وذلك من خلال الاطلاع على الكتب والـــدوريات العلميـــة المتعلقة بعمليات غسل الأموال والآثار السلبية لعمليات غسل الأموال والضوابط الرقابية للمؤسسات المالية لمنع عمليات غسل الأموال وعلى تحديد أهمية دور المراجعة بالمؤسسات المالية، وكيفيـــة تطـــوير هـــذا الدور.

واستخدام المنهج الاستقرائى لمعرفة أهمية لجان المراجعة فى الكشف والافصاح عن عمليـــات غسل الأموال فى البنوك التجارية

خطـــــــــة الـــــــــدراســـــــــــــــة:

وتحقيقا لهدف الدراسة ومن منطلق الأهمية العلمية ومن خلال الحلول العلمية المقترحة والتـــى تستند الى الجانب العلمى والذى قامت من أجله الدراسة، لذا فقد اشتمل جانبى الدراســـى الـــى النقـــاط الآتية:

- التأصيل العلمى للجان المراجعة.
- الاطار المفاهيمى لعمليات غسل الأموال.
- تفعيل دور لجان المراجعة فى الكشف والافصاح عن عمليات غســـل الأمـــوال فـــى البنـــوك التجارية.

- تطوير دور لجان المراجعة ومكافحة عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية.

أولا: التأصيل العلمى للجان المراجعة :

١- نشـــــأة لجـــــان المـــــراجعـــــــــة:

ربما تكون الولايات المتحدة الأمريكية من أولى الدول التى بادرت بإنشاء لجان المراجعة بعد الهزات المالية الناتجة عن التلاعب فى التقارير الماليـة لشـركة (Mckesson & Robbins) والتـى أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك (NYSE) ولجنة تداول الأوراق المالية (SEC) بالتوصـية بضرورة تشكيل لجنة مكونة من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجى وتحديد أتعابه، وتدعيم استقلاله فى إبداء الرأى فى التقارير المالية التى تصدرها الشركات (Gerals 1993, P. 11)

بالإضافة الى ذلك أشار Walker بأن هناك بعض الدلائل على تكوين لجان المراجعة فى كـل من الشركات الأمريكية والبريطانية خلال القرن التاسع عشر، ولكن فى عـام ١٩٤٠م وبعـد حـدوث حالات التلاعب فى شركة Mckesson & Robbins, Ine. قامت بورصة نيويورك للأوراق الماليـة (NYSE) باقتراح لجنة لتعيين المراجع الخارجى (خليل، ٢٠٠٦، ص س ١٥١ – ١٥٣) .

وفى عام ١٩٦٧م أوصى المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA) جميع الشـركات المقيدة فى البورصة بضرورة إنشاء لجنة مراجعة، تكون مسئوليتها حل المشاكل التى تنشا بين المراجع الخارجى وإدارة الشركة المتعلقة بالنواحى المحاسبية، وطريقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فـى القوائم المالية، أما فى عام ١٩٧٢م فقد أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية (SEC) توصيات بإنشـاء لجان المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة، كما طالبت الشركة بضرورة الإفصـاح عن إنشاء لجان المراجعة، وفى عام ١٩٨٧م أصدرت لجنة تريداوى تقريرا يؤكد أهمية تشـكيل لجـان المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين، وحدد هذا التقرير أن المسئولية الأساسية للجان المراجعة تتمثـل فى دورها فى اكتشاف التلاعب والغش ومنعه فى التقارير المالية، وفى عام ١٩٩٩م أصـدرت لجنـة بلوريبون مجموعة من التوصيات بهدف زيادة أداء لجان المراجعة لضمان جودة القوائم المالية، وفـى عام ٢٠٠٢م صدر قانون ساربنس أوكسلى الذى ألزم جميع الشركات بتكوين لجان المراجعـة، وذلـك لمنع حدوث الانهيارات المالية، وأهمية دورها فى إعداد القوائم المالية (محمد، ٢٠١١، ص ٥٠١) .

أما فى مصر فقد أشار قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسـوق المـال رقـم ٣٠ فـى تـاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ والخاص بقواعد قيد واستمرار وقيد وشطب الأوراق الماليـة ببورصـتى الأورال الماليـة بالقاهرة والاسكندرية، وفى المادة رقم (٧) منها على أنه: صدر دليل عمل لجان المراجعة فى أغسـطس

٢٠٠٨م عن مركز المديرين التابع لوزارة الاستثمار المصرية، وتم إعداد هذا الدليل استكمالا لما ورد بدليل قواعد حوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصرى فى أكتوبر ٢٠٠٥م، وهذا الدليل استرشارى يهدف لتحسين ممارسات لجان المراجعة بما يكفل ضبط أداء الشركات والتأكد من التزامها بمعايير الحوكمة (خليل، ٢٠٠٦، ص ١٥٣)، فالشركة التى ترغب فى خفض درجة المخاطر التى تتعرض لها وترغب فى الاستمرارية والارتقاء بمستوى الأداء تعتمد على نظام متكامل للرقابة والمراجعة، وتبدأ بوضع نظام رقابة داخلية محكم، وتقييم دورى للأداء، وإدارة المخاطر ثم إدارة المراجعة الداخلية، ثم يأتى دور لجان المراجعة، وأخيرا دور مراجع الحسابات الخارجى. كما أن قانون البنوك السابق قانون رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣ نص فى المادة رقم (٨٨) منه على:- تشكل فى كل بنك لجنة داخلية للمراجعة من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يختارهم المجلس ... ويجب أن تعقد لجنة المراجعة اجتماعا كل ثلاثة أشهر على الأكثر ...

وهذا يشير الى أهمية وجود لجان المراجعة فى البنوك وأهمية الدور الذى تقوم به .

٢- مفهوم لجان المراجعة:

لاقى مفهوم لجان المراجعة اهتماما كبيرا فى أدبيات المراجعة إلا أنه لا يوجد تعريف موحد حتى الآن للجان المراجعة، وذلك نظرا لأن مسئوليات لجان المراجعة قد تختلف من شركة الى أخرى، وهناك مجموعة من التعاريف المتعلقة بها.

عرفت لجنة المراجعة على أنها إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة وتعمل كحلقة وصل بين المجلس والمراجعين، كما تكون أداة للرقابة على إدارة الشركة، ويجب أن تتضمن مديرين غير تنفيذيين، ويعتمد تحديد عدد المديرين من الأعضاء فى لجنة المراجعة إلى حد كبير على حجم الشركة ومجلس الإدارة (عبد ربه، ٢٠١٠، ص ٣٣٤) .

وعرفت لجنة المراجعة أيضا على أنها لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مديرين غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية، ومن أهم أعمالها مراجعة القوائم المالية، وكذلك التأكد من مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والمحاسبية للشركات، ومناقشة نتائج المراجعة مع كل من المراجع الداخلى، والخارجى، وإعطاء التوصيات بشان ترشيح وتحديد أتعاب المراجع الخارجى (سلطان، ٢٠٠٥، ص ١٢) .

ومما سبق تستخلص الباحثة تعريف لجنة المراجعة على أنها لجنة منبثقة عن مجلس إدارة الشركة، تقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين ممن لهم خبرة فى مجال المحاسبة

والمراجعة وتعمل على دعم استقلال المراجعين (داخلى/ خارجى) والتأكد من ملاءمة نظام الرقابة الداخلية وكفايته بالشركات، بالإضافة للرقابة على الجوانب المالية والمحاسبية بالشركة.

٣- أهداف لجان المراجعة:

يتم تشكيل لجان المراجعة بهدف:

١- مساعدة مجلس إدارة الشركة على الوفاء بمسئولياته القانونية كوكيل عن المساهمين، ومن خلال قنوات رسمية للاتصال بين اللجان التابعة لمجلس الإدارة من ناحية والمراجعين وهيكل الرقابة الداخلية من ناحية أخرى .

٢- زيادة موثوقية ومصداقية القوائم التي تخضع للمراجعة والتأكد من جودة المعلومات الواردة بها، وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية (Pradboury, 1990, P.21) .

٣- الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية وتدعيم استقلالها (سامى، ٢٠١٤، ص ٤٦٩) .

٤- تحسين وتدعيم درجة استقلال وظيفة المراجعة وضبط جودتها (Stewart, 2006, PP.386-404) .

٥- مساعدة المديرين في الوفاء بمسئوليتهم (سالم، ١٩٩٨، ص ٨٧٦) .

٦- التأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه من خلال التحقق من كفاية نظام الرقابة وفاعلية تنفيذه ثم تقديم التوصيات التي من شأنها تفعيل النظام وتطويره إلى مجلس الإدارة بما يحقق أهداف الشركة وحماية مصالح المساهمين، كما يتوجب على تلك اللجان تفعيل ضوابط وإجراءات نظام سير العمل لضمان إنتاج التقارير المالية.

٧- ضبط جودة التقارير المالية للشركة من خلال فحص التقارير المالية ودراسة السياسات والطرق المحاسبية للحد من حالات الغش والتصرفات غير القانونية فى التقارير المالية، ومن ثم تدعيم الثقة فى التقارير المالية وزيادة مصداقيتها.

٨- مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية واختيار السياسات المحاسبية الأكثر ملاءمة (شرف الدين، ٢٠١٣، ص ٢٤) .

٩- الإفصاح عن العمليات الكبيرة المهمة التى تتم بين الشركة وأحد الأطراف ذات الصلة وكذلك الإفصاح عن تعارض المصالح (رمضان، ٢٠١٢، ص ٢٥) .

وتستنتج الباحثة من الأهداف السابقة أن الهدف الرئيسى لتكوين لجان المراجعة هو زيادة مصداقية القوائم المالية وموثوقيتها، ولكى تتحقق الأهداف السابقة يجب توافر عدة صفات فى أعضاء لجنة المراجعة مثل الفهم المتعمق للقوائم المالية، والقدرة على التنبؤ بالمشاكل المتوقعة والقدرة على الاتصال بالمديرين ومعدى القوائم المالية والمراجعين، لهذا يجب أن تشتمل لجنة المراجعة على العديد من

التخصصات مثل رؤساء غير تنفيذيين وأكاديميين ذوى خلفية ملائمة وأعضاء خارجيين من ذوى الكفاءة والخبرة.

ثانيا: الاطار المفاهيمى لعملية غسل الأموال:

١- مفهوم عمليات غسل الأموال:

يمكن تعريف مصطلح غسل الأموال على أنه إخفاء مصدر الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة، أو هى العمليات التى يلجأ اليها القائمون على الاتجار غير المشروع بالمخدرات لاخفاء وجود دخل ناتج عن أسلوب الاتجار، أو لاخفاء مصدره غير المشروع، فضلا عن تمويه ذلك الدخل لجعله يبدو وكأنه دخل مشروع (طاهر، ٢٠٠٢، ص ٥) .

وتم تعريف عمليات غسل الأموال بأنها أموال ناتجة من مصادر غير مشروعة، ثم يتم خلط هذه الأموال بأموال أخرى مشروعة، ويتم استثمار هذه الأموال فى مجالات وأنشطة قانونية لاخفاء المصدر الأصلى للأموال. (Micael, 2006, P. 313)

ومما سبق ترى الباحثة أنه يقصد بعملية غسل الأموال "محاولة إضفاء الصفة الشرعية على أموال ناتجة من مصادر أو أنشطة غير مشروعة، وإخفاء المصدر الحقيقى للأموال غير المشروعة أو إعطاء معلومات غير حقيقية عن هذا المصدر، بهدف تملك الأموال غير المشروعة أو حيازتها أو استخدامها أو توظيفها".

٢- مراحل عمليات غسل الأموال :

عمليات غسل الأموال هى أنشطة تمثل امتدادا لنشاط رئيسى غير مشروع، أو مكملة له الى حد أنه يصعب الفصل بينهما، وتمر هذه العملية بمراحل من الغموض والتمويه عبر شبكة معقدة من الترتيبات والاجراءات تجرى فى إطار من السرية والكتمان ويكون من الصعب اكتشافه، واتفق معظم الكتاب والباحثين على تقسيم مراحل عمليات غسل الأموال الى ثلاث مراحل هى:

المرحلة الأولى : مرحلة الايداع أو التوظيف Placement :

يقصد بها توظيف الأموال غير المشروعة فى صورة إيداعات بالبنوك أو المؤسسات المالية، أى ادخال الأموال الناتجة من مصادر غير مشروعة الى مؤسسات مالية وتوظيفها فى شراء أصول، بهدف تغيير شكلها بأى صورة، وتعد هذه المرحلة من أكثر المراحل صعوبة لأن غاسل الأموال يكون طرفا فى العملية.

المرحلة الثانية : مرحلة التغطية أو التمويه Layering (الحلبى، ٢٠١٠، ص ٤١):

يتم فى هذه المرحلة مجموعة من العمليات المعقدة والمتتابعة من أجل فصل الأموال عن نشاطاتها غير المشروعة، وتضليل الجهات الرقابية، وبالتالى يكون كشف مصادر الأموال أكثر صعوبة بحيث يصبح من الصعوبة التمييز بينها وبين الأموال المتحصلة من مصادر مشروعة، ومن الأساليب التى تستخدم فى هذه المرحلة التحويلات المالية الالكترونية بين البنوك أو المؤسسات المالية، فمثلا يقوم غاسل الأموال بتحويل المبالغ من حساب الى آخر بين عدة بنوك فى مختلف أنحاء العالم على أنها عملية تسوية لعملية بيع وشراء بضائع مشروعة.

المرحلة الثالثة : مرحلة الدمج أو التكامل Integration :

فى هذه المرحلة يقوم غاسلو الأموال بدمج هذه الأموال فى أنشطة اقتصادية تبدو مشروعة وكأنها أنشطة اقتصادية عادية واستثمارها فى العقارات والسلع الثمينة أو المشروعات التجارية ..... الى آخر ذلك، وتكتسب بذلك مظهرا قانونيا بحيث يصبح من الصعوبة التمييز بينها وبين الأموال الناتجة من مصادر مشروعة.

فى ضوء ما سبق ترى الباحثة أنه لا تحدث المراحل الثلاث فى كثير من الأحيان بالترتيب الظاهر أعلاه، وقد تحدث مرة واحدة، أو يكون هناك تداخل ما بين مرحلة وأخرى عن طريق غسل الأموال باستخدام معاملات نقدية وحسابات مصرفية ومعاملات مالية تتصل بأنشطة استثمارية وأنشطة دولية (المجمع العربى للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٤، ص ١٠) .

٣- الآثار السلبية الناتجة عن عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية :

الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال :

- انخفاض معدل النمو الاقتصادى نتيجة لتوجيه الموارد نحو الاستثمارات غير المجدية على حساب الاستثمارات الحقيقية حيث أن تزايد عمليات غسل الأموال فى الدولة يضر بسمعتها ومصداقيتها فى المحافل الدولية مما يعود بالآثار السلبية على الاقتصاد القومى للدولة (ابراهيم، ٢٠١٠، ص ٢١) .
- عدم استقرار سوق الصرف الأجنبى نتيجة للتقلبات الشديدة فى حركة الأموال والتدفقات الداخلة والخارجة، حيث يؤدى تهريب الأموال للخارج الى زيادة عرض العملة الوطنية فى مقابل زيادة الطلب على العملات الأجنبية، والتى يتم تحويل الأموال المهربة إليها بهدف إخفاء حقيقة مصدرها ويؤدى ذلك الى عدم استقرار سوق الصرف .

- زيادة نسبة البطالة بسبب عدم خلق فرص عمل حقيقية، وهذا يؤدى الى تآكل الطبقة المتوسطة وسيادة الطبقة المتطفلة، أى أن هروب الأموال من داخل البلاد الى الخارج يؤدى الى نقل جزء من الدخل القومى الى الدول الأخرى، ومن ثم تعجز الدول التى هرب منها رأس المال عن الانفاق على الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص عمل، ومن ثم مواجهة خطر البطالة (عبد العظيم، ١٩٩٧، ص ٩٨) ٠

الآثار الاجتماعية لعمليات غسل الأموال :

- يزداد حجم الجريمة فى أى مجتمع بسبب تردى القيم الأخلاقية والأدبية أو فى أى حكومة تستمد إيراداتها من أنشطة إجرامية، حيث أن عمليات غسل الأموال تؤدى الى حدوث الاضطرابات السياسية بسبب انتشار العصابات وزيادة معدلات الجريمة، مما يؤدى الى زعزعة الأمن والاستقرار.
- اضطراب القيم الاجتماعية: حيث أن تلك العمليات تؤدى الى صعود غاسلى الأموال وأصحاب الدخل غير المشروع فى المجتمعات الرأسمالية، مما يمكنهم من شراء الأصوات والذمم، بحيث يستطيعون تغيير القوانين والنظم السارية بما يخدم مصالحهم واستمرار أعمالهم غير المشروعة مما يؤدى الى اضطراب فى القيم الاجتماعية (Walsh, 2000, PP: 782 – 784).
- شيوع الفساد والركود: تأكد أن هذه العمليات تؤدى الى انتشار الفساد والركود، حيث أن غاسلى الأموال هم وحدهم المستفيدون من عوائدها مما يؤدى الى انتشار الجريمة فى المجتمع.

الآثار السياسية لعمليات غسل الأموال :

- تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى المجتمع نتيجة تحويل الدخول من بعض الفئات المنتجة الى فئات أخرى غير منتجة.
- اهتمام الدولة بالقضايا الأمنية على حساب الخطط التنموية والاجتماعية مما يجعل مهمة الدولة تواجه الكثير من الصعوبات لدفع عملية التنمية.
- انتشار الفساد السياسى والادارى واستغلال النفوذ ينتج عنه سوء استخدام السلطة السياسية والادارية.

الآثار المصرفية لعمليات غسل الأموال :

تقوم بعض النظم المصرفية فى بعض الدول بدور رئيسى فى عملية تحويل الأموال غير المشروعة ونقلها بقصد الغسل، حيث تعتبر البنوك الملاذ الآمن فى مساعدة غاسلى الأموال بنقل الأموال غير المشروعة، والقيام بالعديد من الاجراءات لإخفاء مصادرها الأصلية والعمل على مزجها بالأموال المشروعة، الأمر الذى قد يؤدى الى آثار سلبية على القطاع المصرفى ومن أهمها:

- تغلغل تلك العمليات داخل القطاع المصرفى ومن خلال التواطؤ مع موظفى البنوك بهدف عدم قيامهم بالإبلاغ عن الايداعات النقدية ذات المبالغ الكبيرة، أو أى عمليات مالية مشبوهة قد يخلق حالة من القلق عند صغار العملاء، ويجعلهم يندفعون الى سحب مدخراتهم مما يؤدى الى تعرض البنك القائم بغسل الأموال للإفلاس وزعزعة الثقة فى القطاع المصرفى ككل.
- تؤدى عمليات غسل الأموال إلى إضعاف الائتمان المصرفى وتهديد المبادىء التى يقوم عليها.
- ارتفاع تكاليف الاقتراض من البنوك نظرا لتردد المؤسسات فى تقديم المزيد من الائتمان المصرفى وأيضا لقلة الودائع لدى البنوك.

يتضح للباحثة مما سبق أن الآثار السلبية الناتجة عن عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية تؤثر على المجتمع ككل .

ثالثا : تفعيل دور لجان المراجعة فى الكشف والافصاح عن عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية:

١- دور لجان المراجعة فى دعم استقلالية المراجع الداخلى والحد من عمليات غسل الأموال:

ان اشراف لجنة المراجعة على أعمال المراجع الداخلى يؤدى الى تحسين أساليب الرقابة الداخلية ورفع كفاءة وظيفة المراجع الداخلى وأن قيام لجنة المراجعة بالإشراف على كافة جوانب الرقابة الداخلية يساهم فى رفع مستوى المحاسبة والرقابة والمراجعة للحد من عمليات غسل الأموال فى البنوك (محمد، ١٩٩٤، ص ٢) .

كما تقوم لجنة المراجعة بتدعيم استقلالية المراجع الداخلى للحد من عمليات غسل الأموال وذلك من خلال (محمد، ٢٠٠٧، ص ٦٩) (الوابل، ١٩٩٩، ص ٤٥٣) (مليجى، ٢٠١٠، ص ٣٣):

- التأكد من مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية.
- استعراض المسائل القانونية أو التنظيمية التى قد يكون لها تأثير على المركز المالى مع الادارة التنفيذية والمراجعة.
- رفع تقارير رئيس إدارة المراجعة الداخلية الى لجنة المراجعة وإتاحة حرية الاتصال بينه وبين اللجنة.
- المشاركة فى تغيير وتطوير المراجعين الداخليين.
- الموافقة على خطة المراجعة الداخلية ومتابعة العمل بها وتقييم أداء وطرق تحفيز المراجعين الداخليين.
- التأكد من عدم وجود أى قيود على ممارسة المراجعين الداخليين لتنفيذ مسئولياتهم أو أى ضغوط من أى مستوى إدارى بالشركة.

- المشاركة فى اختيار وتعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية.
- فحص خطط التعيينات وموازنة إدارة المراجعة الداخلية.
- تعمل اللجنة على التأكد من أن إدارة المراجعة الداخلية تلقى دعما ليس فقط من اللجنة ولكن من إدارة الشركة ككل حتى تستطيع أن تؤدى دورها بكفاءة وفعالية.
- تقوم اللجنة بالتحقق من أن إدارة المراجعة الداخلية تؤدى مهامها وفقا لمعايير الأداء المهنى للمراجعة الداخلية من خلال فحصها للمستوى المهنى للمراجعين الداخليين ومدى كفاءتهم فى تنفيذ مسئولياتهم.

ويرى البعض أن المراجعة الداخلية يجب أن تخرج من التبعية التنظيمية لأى من الادارات الفرعية، حيث أنه ليس من المنطقى أن يكون المراجع الداخلى تابع لادارة ما ثم يطلب منه أن يقيم أو يراجع عمل هذه الادارة، ليس هذا فحسب وانما يقوم برفع تقاريره ونتائج مراجعته لنفس المدير الذى هو محل المراجعة.

وتتفق الباحثة مع هذا الرأى ولهذا يجب أن تكون تبعيتها للجنة المراجعة خاصة من الناحية الفنية، حيث أن هذه التبعية سوف توفر لها السلطة اللازمة التى تساعدها على أداء عملية المراجعة ومن ثم تقليل الضغوط التى يتعرض لها المراجع الداخلى من قبل الادارة.

كما أن لجنة المراجعة الفعالة (مبارك، ٢٠١٢، ص ١٣٣) تحسن حالة المراجعة الداخلية وبالتالى تستطيع المراجعة الداخلية مساعدة لجنة المراجعة فى التأكد من جودة عملية التقرير التى تقوم بها الادارة.

وتتفق الباحثة مع ذلك حيث أن العلاقة بين لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية علاقة متبادلة حيث أنه كما للجنة دور فى دعم استقلالية المراجعين الداخليين فإن إدارة المراجعة الداخلية تساعد اللجنة فى الوفاء بمسئولياتها بتوفير المعلومات التى تتعلق بسلامة إجراءات إعداد القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية ومدى ملاءمة نظم الرقابة الداخلية للبنك وقدرتها على إكتشاف أى انحرافات أو ممارسات مالية غير أخلاقية، وذلك يؤدى الى الحد من عمليات غسل الأموال فى البنوك.

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أن وجود لجان المراجعة بالبنوك التجارية سوف يؤثر بالايجاب على مساعدة المراجع الداخلى فى التحرر من ضغط الادارة التنفيذية عليه أثناء قيامه بعمله وتحقيق استقلاليته وزيادة فعالية المراجعة الداخلية فضلا عن توفير السلطة اللازمة التى تساعد المراجعة الداخلية فى أداء عملية المراجعة وذلك نظرا لكونها لجنة تعين من قبل الجمعية العامة بدلا من مجلس الادارة فضلا عن الدور الذى يقوم به المراجع الداخلى فى مساعدة لجنة المراجعة فى الوفاء بمسئولياتها وذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة لها أى أن وجود لجان المراجعة بالبنوك التجارية عامل أساسى فى نجاح نظم الرقابة الداخلية وعدم وجود هذه اللجان أو عدم وجود قناة اتصال مباشر بينها

وبين المراجعة الداخلية يؤثر على كلا من فعالية لجان المراجعة واستقلالية المراجع الداخلى وإدارة المراجعة الداخلية بشكل عام وعلى جودة ومصداقية المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير والقوائم المالية، وبالتالى المساهمة فى اكتشاف والحد من عمليات غسل الأموال.

٢- دور لجنة المراجعة فى دعم استقلالية المراجع الخارجى والكشف عن والحد من عمليات غسل الأموال:

يعد الاستقلال من أهم الصفات التى يجب توافرها فى المراجع الخارجى حيث أن استقلال المراجع الخارجى يعتبر الأساس الحقيقى للقيام بمسئولياته حيث يجب على المراجع الخارجى أن يحافظ على مظهر استقلاله أمام مستخدمى القوائم المالية، والمستفيدين من خدمات المراجعة بحيث يتجنب العلاقات المالية والإدارية والاجتماعية التى قد تؤدى الى الشك فى حياده وموضوعيته (العبادى، ٢٠٠٦، ص ٣٠).

فضلا عن أن ظاهرة تكرار عزل المراجعين الخارجيين بسبب التقارير التى يقدمونها فى غير صالح الادارة تؤثر على استقلالية المراجع وموضوعية أعماله مما نتج عنه أن تقرير المراجعة أصبح سلعة تباع وتشترى وأن الشركات أصبحت تتسوق من أجل الحصول على تقرير نظيف خال من أى تحفظات جوهرية وقد أطلق على هذه الظاهرة "تسوق الرأى" Opinion Shopping (خليفة، ١٩٩٤، ص ٢١١) والذى نتج عنه حدوث الانهيارات المتكررة لكبرى الشركات العالمية، ولذا اهتمت العديد من الجهات المهنية والرسمية باستقلال المراجع الخارجى وظهر الاحتياج لآلية تقوم بتدعيم استقلاليته ومن هنا كان وجود لجان المراجعة الفعالة هو الحل الأمثل والوحيد لعلاج هذه الظاهرة ويتمثل (لطفى، ٢٠١٠، ص ٢٨٧) الدور الهام للجنة المراجعة فى حماية المراجعين الخارجيين من العزل الناتج عن عدم الاتفاق مع الادارة عند إصدار تقارير مراجعة متحفظة، وكذلك تفعيل دور المراجعة الخارجية فى الحد من عمليات غسل الأموال والكشف عنها.

كما يرى أحد الباحثين (أحمد، ١٩٩٩، ص ٨٢) أن لجنة المراجعة المستقلة عن مجلس الادارة تؤكد وتدعم استقلال المراجع الخارجى من خلال إحداث تغيير فى علاقته مع الادارة فاللجنة تمكن المراجع والادارة من اللقاء على أسس منتظمة ومألوفة نتيجة لذلك تقوى العلاقة بين المراجع والإدارة كما تصبح أكثر موضوعية وأقل تحكما وذلك إذا ما قام المراجع بانتظام بفحص ودراسة الأمور والقضايا موضع المناقشة مع لجنة المراجعة، مما ينتج عنه زيادة جودة المعلومات المحاسبية المقدمة بالتقارير والقوائم المالية بما يعكس الأوضاع المالية الحقيقية للشركة .

ويرى أحد الباحثين (أحمد، ٢٠٠١، ص ١٣) أن الدور الرئيسى لهذه اللجان يتمثل فى توفير المناخ المناسب للمراجع لأداء واجبه على أكمل وجه وحمايته من أى ضغوط من جانب إدارة الشركة وتقريب وجهات النظر وتقليل نواحى الاختلاف الى أقصى حد ممكن بين المراجع والإدارة، أى أنها

تعمل كقناة إتصال بين إدارة الشركة والمراجع الخارجى لتدعيم استقلاليته عند إصداره التقارير ودعمه فى حالة حدوث أى خلاف جوهرى فى أى موضوع يتعلق بالمحاسبة والمراجعة.

كما يرى أحد الكتاب (Chimbrs, 2005, P. 92) أنه يجب عمل إجتماعات بين اللجنة والمراجع الخارجى على انفراد لفحص ومناقشة أى مسائل يمكن أن تضعف من استقلالية المراجع ومناقشة أى صعوبات قد يواجهها المراجع فى مسار عمل المراجعة للتأكد من عدم وجود أى قيود تم وضعها على نطاق عمله.

وعلى الرغم من أن لجنة المراجعة تلعب دورا فى دعم استقلالية المراجع الخارجى للقيام بواجباته فإن المراجع الخارجى يلعب دورا فى مساعدة اللجنة للوفاء بالتزاماتها من خلال إطلاعها أول بأول على أى تطورات أو مستجدات فى مجال المحاسبة والمراجعة، فضلا عن توصيل اللجنة أى ملاحظات أو ممارسات أو تلاعب يصل إليه المراجع أثناء القيام بعمله حيث أن كلا من لجنة المراجعة والمراجع الخارجى تتماثل أهدافهما النهائية، حيث أنهما يحاولان المحافظة على تكامل الشركة والتأكد من أن القوائم والتقارير المالية بما تتضمنه من معلومات تعكس الحقيقة، والتأكد من سلامة تصرفات الإدارة، أى أن العلاقة بين اللجنة والمراجع الخارجى علاقة متبادلة وليست علاقة من طرف واحد حيث يساهم كلا منهما فى تقوية دور الآخر من أجل تدعيم وظيفة المساءلة المحاسبية .

رابعا : تطوير دور لجان المراجعة ومكافحة عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية:

نظرا لأهمية دور لجان المراجعة فى الكشف والافصاح عن عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية لذا يجب تطوير هذا الدور وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: المتطلبات الضرورة للجنة المراجعة ودورها التطويرى فى الكشف والافصاح عن عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية، ويتضمن هذا المحور ما يلى :

١- تعيين أعضاء اللجنة (خليل، ٢٠١٢، ص ٣٨):

اتفقت معظم الآراء على أن يتم تعيين أعضاء لجنة المراجعة من قبل مجلس إدارة البنوك التجارية، مع العلم أن ذلك لا ينسجم مع الدور الرقابى الذى يمارسه أعضاء اللجنة داخل المنظمة لحماية حقوق المساهمين ضد الأغراض الشخصية للإدارة، علاوة على أن ذلك يؤثر على أهم صفة من صفات اللجنة وهى الاستقلال، وبالتالى فإن ذلك يعوق تطوير دور اللجنة بالبنك بصفة عامة ودورها فى الحد من عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية .

لذا يجب أن يتم تعيين أعضاء لجنة المراجعة من قبل الجمعية العمومية للمساهمين مثلها فى ذلك مثل تعيين المراجع الخارجى، على أن يتضمن قرار التعيين تحديد مدة العضوية وأسلوب عمل اللجنة، وأن يقتصر دور مجلس الادارة على ترشيح بعض الأعضاء فقط، وبذلك تستطيع اللجنة أن

تمارس مهامها الرقابية بكفاءة وفعالية على الأنشطة والقرارات الادارية داخل البنك وتمكنها من مواجهة عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية .

٢- طبيعـــــــــة أعضـــــــــاء اللجنـــــــــــــة:

ترى الباحثة أن يشترط فى لجنة المراجعة الفعالة أن تتضمن نوعين من الأعضاء وهما:

أ) أعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين .

ب) أعضاء من الخارج (خارج مجلس الإدارة وخارج البنوك) .

مع مراعاة أن يكون عدد الأعضاء من الخارج أكبر من عدد أعضـــاء مجلـــس الإدارة غيـــر التنفيذيين وذلك لتأكيد استقلال اللجنة فى أداء دورها بالبنوك ويكون دافع لها لتطوير عملها بعيـــدا عـــن الضغوط والمصالح الإدارية بالمنظمة.

وترى الباحثة أن لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة أو خمسة أعضاء وذلك حســـب طبيعـــة نشاط وحجم عمليات كل بنك على حده حيث أن تعدد الأعضاء يعنى تنوع الكفاءات والخبـــرات وذلـــك يزيد من قدرتها على الحد من عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية .

٣- الافصاح عن تقرير لجنة المراجعة:

أشارت الفقرة (٩) من البند ١/٢/٤/٢ من القرار رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ م، الى أن تقـــوم لجنـــة المراجعة بإعداد تقرير دورى كل ثلاثة أشهر عن نتائج أعمال اللجنة وعرضـــه علـــى مجلـــس إدارة الشركة.

ولذا فإنه من أجل تطوير أداء لجنة المراجعة عليها أن تقوم بما يلى (خليل، ٢٠١٢، ص ٣٩):

أ) إعداد تقرير دورى كل ثلاثة أشهر للعرض على مجلس الإدارة .

ب) إعداد تقرير سنوى للعرض على الجمعية العمومية للمساهمين ويفصح عنه ضمن القوائم المالية للبنوك – حتى تكون هناك متابعة لمهام وأنشطة اللجنة وما تم تنفيذه منها، من قبل الجهة التـــى قامت بتعيينها ويكون ذلك دافعا أعضاء اللجنة لتطوير أدائهم باستمرار بالشـــكل الـــذى يحقـــق مصالح المنظمة ويحمى حقوق الأطراف المختلفة ذات العلاقة بها .

المحور الثانى: تفعيل خصائص لجنة المراجعة ودورها فـــى الحـــد مـــن عمليـــات غســـل الأمـــوال فـــى البنـــــــوك التجـــــــاريـــــــة:

ويعتمد هذا المحور على ضرورة توفر الخصائص التالية وتفعيلها فى أعضاء لجنة المراجعـــة وهى:

١- الاستقـــــــــــــــلال:

ويعتبر من أهم الخصائص التى يجب أن تتوفر فى لجنة المراجعة والتى من خلالهـا تسـتطيع اللجنة ممارسة دورها الرقابة بشكل جيد، كما تمكنها من الالتزام بالموضوعية عند مراجعـة وفحـص القوائم المالية للبنوك التجارية، وتعتبر استقلالية الأعضاء حجز الزاوية لتحقيق فعالية اللجنـة وبصـفة خاصة عند مراقبة سلامة ومصداقية عملية إعداد التقارير المالية بالبنوك التجارية وعند تقييم المجـالات التى يتم فيها إصدار أحكام أو اتخاذ قرارات هامة (مركز المديرين المصـرى، ٢٠٠٨، ص ٩)، لـذا يجب أن يكون عدد الأعضاء الخارجيين أكبر من عدد أعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين .

ويقضى الاستقلال بأن لا تتضمن اللجنة من بين أعضائها واحـدا مـن المـديرين التنفيـذيين الحاليين أو السابقين، أو يرتبط أحد أعضائها بأية علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالبنوك، كمـا لا يقـوم أعضاء اللجنة بأى عمل من أعمال الإدارة التنفيذية، لذا أشارت دراسة كل من (Carcello and Neal, 2003,PP. 95-117) بأن استقلال عضو لجنة المراجعة يدفعه إلى أداء واجباته الإشـرافية والرقابيـة بفعالية وذلك لأنه لا يرتبط اقتصاديا أو نفسيا بالإدارة كما أن لديه الدافع للمحافظة على سمعته .

ولذا فإن توفر استقلال أعضاء لجنة المراجعة يحد من عمليات غسـل الأمـوال فـى البنـوك التجارية، ويمنع حدوثها كما يساعد فى الكشف عنها.

٢- الخـــــبرة المـــــاليـــــــــة والمحـــــــــاسبيـــــــــة:

حيث يتطلب تشكيل لجنة المراجعة أن يكون أحد أعضائها على ألأقل تتوفر لديه الخبرة المالية والمحاسبية اللازمة والتى تساعده على قراءة وفهم القوائم المالية واستيعابها والقدرة على تقييمها، كمـا تسعد على تقييم السياسات والمعايير المطبقة ومدى ملاءمتها (خليل، ٢٠١٢، ص ٤١).

تتحقق هذه الخاصية إما من خلال المؤهل الحاصل عليه عضو اللجنة والذى يجب أن يكون فى مجال المحاسبة أو المراجعة ولا يقل عن درجة البكالوريوس وإن كان يفضل من هـو حاصـل علـى درجة علمية أعلى من ذلك (ماجستير أو دكتوراه فى المحاسبة أو المراجعة)، أو مـن خـلال خبراتـه العملية السابقة فى المجالات المالية والمحاسبية، وترى الباحثة أن يكون أحد أعضاء اللجنة عضو هيئـة تدريس بقسم المحاسبة بإحدى كليات التجارة، وقد أشارت دراسة (Scarpati, 2003) بأن الخبير المالى عضو لجنة المراجعة يجب أن يتوفر لديه الفهم الكافى للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها والقدرة على تقييم مدى سلامة تطبيقها عند المحاسبة عن التقديرات المحاسبية والمسـتحقات والاحتياطـات، كـذلك الخبرة بإعداد ومراجعة وتقييم القوائم المالية وفهم إجراءات الرقابة الداخلية والمعرفة الكافية لمسئوليات ووظائف لجنة المراجعة.

ونظرا لأهمية هذه الخاصية فقد تطلب قانون Sarbanes-Oxley الأمريكى فى القسـم (٤٠٧) منه، من الشركات العامة ضرورة الافصاح عن وجود خبير فى الشئون الماليـة والمحاسـبية ضـمن

أعضاء لجنة المراجعة، يضاف الى ذلك ما أشارت اليه دراسة (Chan and Li, 2008, PP. 16 -31) بأن منظمة الأعمال التى تضم خبيرا ماليا ضمن أعضاء لجنة المراجعة بها تزيد قيمتها حوالى خمسة مرات عن تلك المنظمة التى لا تتضمن مثل هذا الخبير، وقد توصلت الدراسة لهذه النتيجة بعد فحص عينة مكونة من أغنى (٢٠٠) شركة أمريكية، كما أن وجود هذا الخبير المالى يزيد من التفاعل بين كل من المراجع الداخلى والخارجى وبين لجنة المراجعة مما يؤدى ذلك إلى القدرة على الكشف عن عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية واتخاذ الاجراءات اللازمة لمنعها وعلاجها .

٣- دورية الاجتماعات:

يمثل عدد الاجتماعات التى تعقدها لجنة المراجعة مقياسا لتحديد فعالية ونشاط اللجنة لأنها تتيح الفرصة لأعضاء اللجنة لمناقشة كافة الجوانب الرقابية والمالية والمحاسبية الخاصة بالبنوك التجارية.

وتتمثل هذه الاجتماعات فى نوعين: الأول بين أعضاء لجنة المراجعة أنفسهم، والثانى- مع الأطراف المختلفة من داخل وخارج البنوك التجارية مثل المراجع الداخلى ومدير الادارة المالية ومجلس الادارة والمراجع الخارجى مع مراعاة أن يكون الاجتماع مع كل طرف على حدة، وتتيح هذه الاجتماعات مناقشة التقديرات المحاسبية، ومدى ملاءمة الأساليب المحاسبية المستخدمة بما فى ذلك البدائل والخيارات المحاسبية التى قامت بها الادارة، كما يتيح الاجتماع مع المراجع الخارجى مناقشة نطاق وخطة عمل المراجعة وملاحظاتهم وتقريرهم عن القوائم المالية للبنوك التجارية (خليل، ٢٠١٢، ص ص ٤١ – ٤٢).

وترى الباحثة أن عدد الاجتماعات من النوع الأول يجب ألا تقل عن ستة اجتماعات بمعدل اجتماع كل شهرين مما يتيح الفرصة للجنة المراجعة متابعة الأحداث والأنشطة المختلفة التى تقوم بها البنوك التجارية، وذلك للكشف عن عمليات غسل الأموال فى حالة وجودها، بينما يتوقف عدد اجتماعات النوع الثانى على طبيعة الأمور التى يتم مناقشتها والوقت اللازم للمناقشة، ومدى التنسيق بين لجنة المراجعة والطرف الآخر، ومنها الأمور المتعلقة بوجود عمليات غسل الأموال والاجراءات اللازم اتخاذها حيالها.

وقد أشارت دراسة (Rezaee and Farmer, 1994, PP. 10-20) بأن اجتماعات لجنة المراجعة المذكورة يجب أن تهتم بمراجعة القوائم المالية الدورية والسنوية ومراجعة خطط المراجعة ومراجعة نتائج الاختبارات والتوصيات التى يقدمها كل من المراجع الداخى والمراجع الخارجى والتقرير عن أى أمور طارئة تتعلق بالمسئولية الرقابية للجنة المراجعة.

وترى الباحثة أن مثل هذه المناقشات التى تم خلال الاجتماعات الدورية وكذلك اللقاءات الدورية مع كل من المراجع الداخلى والمراجع الخارجى سوف تساعد لجنة المراجعة على الكشف عن أو الحد من عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية.

٤- توفر الموارد الكافية:

تمثل الموارد الكافية أحد العناصر الثلاثة التى تحدد مدى فعالية لجنة المراجعة وهى الموارد الكافية، دورية الاجتماعات، العلاقات، ونظرا لأهمية هذه الموارد، فقد أشار القرار رقم ٣٣٢ لسنة ٢٠٠٥ فى الفقرة رقم ٤، ٦ بأنه يجب أن تضع الشركة إمكانيات كافية تحت تصرف اللجنة لتساعدها على أداء عملها بما فى ذلك التصريح لها بالاستعانة بالخبراء كلما كان ذلك ضروريا .

وهنا ترى الباحثة أن توفر الموارد الكفاية سوف يساعد على:

- سداد مكافآت مرضية لأعضاء اللجنة تتناسب مع الوقت والجهد المبذول فى العمل ومتابعة الكشف عن عمليات غسل الأموال.
- إمكانية الاستعانة بالخبراء والمستشارين من الخارج فى المجالات التى لا تتوفر فيها خبرات لدى أعضاء لجنة المراجعة، ومنها الكشف عن عمليات غسل الأموال.
- القدرة على توفير المعلومات اللازمة لأداء مهام لجنة المراجعة بالشكل الفعال والمؤثر فى نشاط البنوك التجارية، ومنها المعلومات المتعلقة بالكشف عن عمليات غسل الأموال.
- إمكانية زيادة عدد أعضاء اللجنة إذا تطلبت الظروف ذلك وصولا للعدد الملائم الذى يتناسب وطبيعة العمل داخل البنوك التجارية.
- توفير الأجهزة الالكترونية والبرامج والوسائل الأخرى التى تساعد اللجنة على أداء عملها بشكل أفضل وأسرع، وتساعد فى الكشف عن أو الحد من عمليات غسل الأموال.

وبذلك فإن توفر الموارد الكافية لأعضاء لجنة المراجعة سوف ينعكس بالايجاب على أدائها وبالتالى سوف يزيد من قدرتها على متابعة ودراسة المشاكل المالية والمحاسبية داخل البنوك التجارية، وكذلك متابعة عمليات غسل الأموال وكيفية الكشف عنها والحد منها.

٥- القدرة على الاتصال بالأطراف الأخرى:

ويتضمن هذا الاتصال تدعيم وتطوير العلاقة بين لجنة المراجعة وكل من مجلس الادارة والمراجع الداخلى والمراجع الخارجى والادارة المالية والأطراف المختلفة بالشكل الذى ينعكس على قيام لجنة المراجعة بالمسئوليات التالية (خليل، ٢٠١٢، ص ٤٣):

- التعرف على طبيعة ومجالات المخاطر المالية وغيرها من المخاطر التى تواجه البنوك التجارية وموقف الإدارة منها والخطط الموضوعة لمواجهتها.
- مراجعة جودة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية.
- دراسة وفحص القوائم المالية المرحلية والسنوية والتأكد من تطبيق السياسات والمعايير المحاسبية بشكل ملائم، وما إذا كان هناك تغييرات على هذه السياسات والمعايير ومبررات ذلك ومدى كفاية الافصاح عنها.

- معرفة مدى التزام البنوك التجارية بتطبيق القوانين واللوائح، ومراجعة نتائج التحقيقات التى أجرتها المنظمة لمحاربة التصرفات غير القانونية والغش والمخالفات المالية والحد من عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية.
- مراجعة العقود المختلفة التى أبرمتها مع الأطراف المختلفة بما فيها مجلس الادارة وأثر ذلك على القوائم المالية.

وعليه فإن كل هذه المسئوليات وغيرها تعكس الأبعاد المختلفة لوظيفة لجنة المراجعة والتى تتأثر بطبيعة ونوعية الاتصالات التى تقوم بها اللجنة، ولذا فقد أشارت دراسة (Beasley, et al, 2009, PP. 65-122) بأن لجنة المراجعة الفعالة تهتم بالاتصالات الرسمية وغير الرسمية مع مراجعى الحسابات للتنسيق لممارسة مسئولياتها الرقابية، كما أوضحت دراسة (عبد الرحمن، ٢٠٠٤، ص ١١٤) بأن لجنة المراجعة سوف تؤدى وظيفتها بشكل جيد عندما يكون لها اتصالات مفتوحة وصريحة ومتكررة ليس فقط مع الادارة والمراجع الخارجى ولكن أيضا مع المراجع الداخلى وأن ذلك يؤدى الى بناء علاقة ثقة مع لجنة المراجعة ويساعد على تفهم وتلبية احتياجات هذه اللجنة.

وترى الباحثة أن من هذه الاحتياجات الحصول على المعلومات من العاملين بالبنوك التجارية والتى ترى اللجنة أهميتها لممارسة وظيفتها، اجراء التحقيقات التى ترى اللجنة ضرورتها للقيام بمهامها الى غير ذلك من الأمور، وتؤكد الباحثة أن كل هذه الجوانب سوف تزيد من قدرة اللجنة على الكشف عن والحد من عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

١- تلتزم لجان المراجعة في البنوك التجارية بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة لها بممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسل الأموال .

٢- التعريف بعمليات غسل الأموال وترى الباحثة المقصود بعملية غسل الأموال محاولة إخفاء الصفة الشرعية على أموال ناتجة من مصادر أو أنشطة غير مشروعة وإخفاء المصدر الحقيقى للأموال غير المشروعة وإعطاء معلومات غير حقيقية عن المصدر بهدف تملك الأموال غير المشروعة أو حيازتها أو استخدامها أو توظيفها .

٣- ان دور لجان المراجعة في زيادة فعالية أداء المراجعة الداخلية ودعم استقلالية المراجع الداخلى والخارجى يؤدى الى الحد من عمليات غسل الأموال في البنوك التجارية .

ثانيًا: التـــــــــــوصيـــــــــــات:

١- يجب انشاء وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال في كل البنوك الفرعية في البنوك التجارية.

٢- التعرف بصورة مستمرة على الوسائل والأساليب التى يلجأ اليها غاسلو الأموال في عمليـــاتهم غير المشروعة ووضع الخطط اللازمة والاجراءات الوقائية لاحباطها، ويعتمـــد ذلـــك علـــى التدريب المستمر والفعال للعاملين بالبنوك وتوعيتهم وتعريفهم بكـــل المســـتجدات والتغييـــرات المستخدمة في هذا المجال.

٣- تشجيع مراكز الأبحاث العلمية بإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات في مجال غسل الأمـــوال للوقوف على آخر التطورات الدولية في هذا المجال.

٤- التأكيد على ضرورة متابعة وتنمية قدرات أعضاء لجان المراجعة في الأمور الماليـــة والفنيـــة والمامهم بالقوانين والاتفاقيات الدولية لمكافحة غسل الأموال.

٥- ضرورة ضمان التعاون والتنسيق بين لجان المراجعة الداخليين والخارجيين في البنوك التجارية للحد من عمليات غسل الأموال.

مراجع البحث:

مـــــراجـــــع البحـــــث باللغـــــــة العـــــربيـــــة:

أ) الـــــــــــــــدوريـــــــــــــــات:

١- ابراهيم الرفاعى مبارك، ٢٠١٢، "دور المراجعة الداخلية فى تفعيل حوكمة الشـركات دراسـة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية،، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجـارة، جامعة الاسكندرية، العدد الأول، المجلد التاسع والأربعون، يناير، ص ١٣٨ .

٢- أمال ابراهيم محمد، "دور لجان المراجعة فى الحد مـن ممارسـات إدارة الأربـاح"، مجلـة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الأزهر، المجلد ١، العـدد ١، ٢٠١١م، ص ٥٠١.

٣- جميلة سعيد قمير، مساهمة المحاسبين الجنائيين فى تطوير أساليب مكافحـة عمليـات غسـيل الأموال بالمصارف التجارية، مجلة الجامعة، جامعة صبراته، كلية الاقتصاد والعلوم السياسي، العدد الثانى والعشرون، المجلد الأول، مارس ٢٠٢٠.

٤- حسنين توفيق ابراهيم، الجريمة المنظمة: "دراسات فى مفهومهـا وأنماطهـا وآثارهـا وسـبل مواجهتها"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلـد التاسـع، العـدد الرابع، ٢٠٠٧، ص ٢١.

٥- حمدى عبد العظيم، غسل الأموال فى مصر والعالم – الجريمة البيضاء – أبعادها – آثارهـا – كيفية مكافحتها " أكاديمية السادات للعلوم الادارية، طنطا، مصر، ١٩٩٧، ص ٩٨ ٠

٦- حنان السيد عبد الهادى، مدى فاعلية الجهود الدولية فى مكافحة جريمة غسل الأموال كاحـدى الجرائم المنظمة فى القانون الدولى، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كليـة الحقـوق، جامعـة الرياض، العدد السادس والثلاثون، ٢٠٢١ .

٧- ذكاء محمد خليفة، ١٩٩٤، "العلاقة بين نوع تقرير المراجعة وعزل المراجع فى ظل وجود أو عدم وجود لجنة المراجعة بالشركة"، وأثر ذلك على استقلال المراجع"، المجلة العلمية لتجـارة الأزهر، بنين، العدد ٢٠، يوليو، ص ٢١١ .

٨- غلاء أبو بكر غلاء محمد، مدى أداء العاملين بالمصارف التجارية الليبية للافصاح المحاسـبى فى الحد من ظاهرة غسل الأموال، دراسة ميدانية على المصارف التجارية بمنطقـة الجفـرة، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلـد ١، ٢٠١٨، ص ص ٦٤ – ٨٢ .

٩- مجدى محمد سامى، "مدى فعالية لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات فى البيئة السعودية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد ٥١، العدد ٢، ٢٠١٤م، ص ٤٦٩ .

١٠- محمد أحمد ابراهيم خليل، "تطوير أداء لجان المراجعة وأثره على عملية المراجعة فى الشركات المساهمة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، ٢٠٠٦ . ص ص ١٥١ – ١٥٣ .

١١- محمد الرملة أحمد، "دور لجان المراجعة فى زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية"، دراسة ميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، سوهاج، جامعة جنوب الوادى، المجلد الخامس عشر، العدد الثانى، ٢٠٠١، ص ١٣ .

١٢- محمد الفيومى محمد، "دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة فى الشركات المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، المجلد الرابع عشر، ١٩٩٤، ص ٢ .

١٣- مدحت عبد الرشيد سالم، "الغش – التحريف في القوائم المالية محل الفحص مع تشكيل إدارة الشركات المساهمة ومدى اعتمادها على جودة لجان المراجعة"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد ٢، ١٩٩٨م، ص ٨٧٦ .

١٤- مصطفى راشد العبادى، "إطار مقترح لتضييق فجوة التوقعات فى المراجعة" دراسة اختبارية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد السادس والعش رون، العدد الثانى، ٢٠٠٦، ص ٣٠ .

ب) الرسائل العلمية:

١- أمال أبو هاشم الحلبى، "إطار مقترح لتفعيل دور مراقب الحسابات فى اكتشاف عمليات غسل الأموال فى البنوك التجارية والتقرير عنها"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٠ . ص ٤١ .

٢- عبد الله ابراهيم حسن رمضان، "دور لجان المراجعة فى زيادة جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٢م، ص ٢٥ .

٣- كامل السيد أحمد، ١٩٩٩، "مدخل التوصيل الفعال كأساس لتضييق فجوة التوقعات فى المراجعة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص ٨٢ .
٤- مجدى مليجى عبد الحكيم مليجى، "دور لجان المراجعة فى حوكمة الشركات وآثارها على جودة القوائم المالية المنشورة لدعم سوق الأوراق المالية المصرية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠١٠، ص ٣٣ .
٥- منى الطيب شرف الدين، "دور لجان المراجعة فى الحد من فجوة التوقعات فى المراجعة"، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، ٢٠١٣م، ص ٢٤ .
٦- ناصر عبد المهيمن عبد العزيز محمد، "إطار مقترح لدور لجان المراجعة فى تفعيل نظم الرقابة فى شركات المساهمة المصرية، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأزهر بنين، ٢٠٠٧، ص ٦٩ .
٧- وائل بن على الوابل الوابل، "محددات فاعلية لجان المراجعة فى شركات المساهمة فى المملكة العربية السعودية" دراسة ميدانية، كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الأول، الجزء الثانى، ١٩٩٩، ص ٤٥٣ .

ج) مصـــــــادر أخـــــــرى :

١- المجمع العربى للمحاسبين القانونيين، غسيل الأموال، دائرة الرقابة والتطوير المهنى، الجزء الأول، عمان، ٢٠٠٤، ص ١٠.
٢- النشرة الاقتصادية المصرفية، بنك القاهرة، ص ٢٤.
٣- أمين السيد أحمد لطفى، "المراجعة وحوكمة الشركات"، دار الجامعة، ٢٠١٠، ص ٢٨٧.
٤- تقرير حول عمليات غسل الأموال من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، المكتب العربى لمكافحة المخدرات، وثيقة رقم ٢٠، ١٤ يناير ١٩٩٢، ص ١٨.
٥- مركز المديرين المصريين، دليل عمل لجان المراجعة المصري، وزارة الاستثمار، ٢٠٠٨م.
٦- مصطفى طاهر "المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة عن جرائم المخدرات"، بدون ناشر، ٢٠٠٢، ص ٥.

مراجع البحث باللغة الأجنبية:

Periodicals:

1- Vinten, Gerals and Connite lee, "Audi committees and corporate control" Managerial Auditing Journal, vol: 8, No.: 3, 1993, P: 11.

2- The Treadway commission, "Report of the National Commission on Fraudulem Financial Reporting. 1987, P. 18. .

3- Bradbury M. E., The Incentive For Voluntary by Audit Committee Formation", Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 9, No. 1, 1990, P. 21.

4- Jenny Goodwin-Stewart, Pamelo Kent, "Relation Between External Audit Fees, Audit Committee Characteristics and Internal Audit", Accounting and Finance, No. 46, 2006, PP. 386-404.

5- Beare M.E "Critical Reflections on Transnational Organized Crime, Money Laundering and Corruption" univ of Toronto Press, N, Y, 2003, P.

6- Organization for Economic Cooperation and Development "OECD", Money Laundering Azareness Handbook forTax Examiners and Tax Auditors, 2009, P. 11, available at: www.owcd.org/tax/exchange-of-tax.../43841009. Pdf, Retrieved at: 10/5/2014.

7- Micael Levi and Peter Reuter, "Money Laundering ", 2006, P. 313, available at

¨www.faculty publicpolicy, umd.edu/…/reuter/…/leviandreut.., accessed at: l/6/204.

8- Anti-Money Laundering Guidelines, Issued by WLA Security and Risk Management Committee, June 2006, P.5, available at: https://www.world-lotteries.org, Retrieved at: 1/6/2014.

9- Walsh; L.G., "Financial Havens", Bevens of Government information, Vol. 27, No 5, September, 2000, PP, 782-784.

10- Andrew D. chambers, 2005, "Audit committees: Practice, rules and enforcement in the UK and "China", Corporate Governance, Vol: 13,

11- P. Maharaj: "The effect of the composition of the audit committee of a company on the quality of the annual report (unpublished doctoral dissertation) university of Pretoria. (2015).

12- Mnif Sellmi, Y., & Bork: Fendri, H. "The effect of audit committee characteristics on compliance with IFRS for related party disclosures: Evidence from South Africa". Managerial Auditing Journal, Vol. 32 No. 6 (2017): PP. 603-626.

13- Van der zahn. M., Melcong. L., Exploration of the association between audit committee effectiveness and sustainability reporting during disclosure regime chang". Availableatssrn electronic journal". Vol. No. (2019): PP. 1-55.